الأمم المتحدة

E/ICEF/2000/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 March 2000
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠
٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

موجز

هذا هو التقرير المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويعرض التقرير صورة شاملة للاتجاهات العالمية، ويجمل العمليات المنفذة بغرض إجراء استعراض نهاية العقد، الذي سيجري عام ٢٠٠١. ويعرض التقرير، بوجه خاص، الجهود الجارية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات واستخدامها بغرض رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة.

* E./ICEF/2000/9.

050400 050400 00-34219 (A)
0034219

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٤-٤٨	٣
ألف السياق العالمي	٤-٢١	٣
باء التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية	٢٢-٤٨	٧
ثالثا – التقدم المحرز في التحضير لاستعراض نهاية العقد	٤٩-٧٧	١٣
ألف عملية استعراض نهاية العقد	٤٩-٦٧	١٣
باء –تحسين البيانات المتعلقة بحالة الأطفال	٦٨-٧٧	١٧
رابعا – التوصيات	٧٨	١٩

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير المرحلي السنوي التاسع عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقد أعد وفقا للفقرة ٣٥ '٥' من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي، التي تطلب من مجالس إدارة الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدرج في جدول أعمال دوراتها العادية استعراضا دوريا عن تنفيذ الإعلان وخطة العمل.

٢ – ويقدم هذا التقرير صورة شاملة عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي ويجمل العمليات المنفذة للإعداد لإجراء استعراض نهاية العقد في عام ٢٠٠١، بما يشمل تشجيع الاستعراضات الوطنية والجهود الجارية لزيادة تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات واستخدامها في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. ويرد في تقرير المديرة التنفيذية المقدم إلى الدورة الحالية للمجلس (E/ICEF/2000/4 (Part II)) وصف للإجراءات المحددة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأسهمت في هذا التقدم، لا سيما الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني.

٣ – وحسبما أقر به في التقارير السابقة، تظهر البيانات المتاحة أنه رغم إحراز تقدم ملحوظ بالنسبة لبعض الأهداف، فإن الإنجازات بصفة عامة لم تصل إلى مستوى الأرقام العالمية المستهدفة المحددة لنهاية العقد. وسوف يقدم الأمين العام تقييما أكثر شمولا عن الحالة في نهاية العقد إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد عام ٢٠٠١ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

ثانيا – لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

ألف – السياق العالمي

٤ – كانت أمام المجتمع الدولي خلال عام ١٩٩٩، تحديات وفرص هائلة للمحافظة على حقوق الطفل والترويج لها والوفاء بالوعود المقدمة خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومع أنه قد أحرز تقدم على مدار العام، فقد كانت هناك أيضا بعض النكسات. فالاتجاهات العالمية المتمثلة في الفقر الذي يزداد عمقا والتباينات التي تزداد اتساعا، والتمييز الجنساني الدائب، وتزايد أعداد الأشخاص المتضررين بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وتزايد انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد أوجدت الحاجة إلى تجديد الالتزام الدولي بالتعجيل بإحراز تقدم والعمل على استدامته.

٥ – وفي عام ١٩٩٩ احُتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حقوق الطفل. وبعد فترة قصيرة من اعتماد الاتفاقية عام ١٩٨٩، دعت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى التبكير في التصديق عليها ثم تنفيذها ورصدها بعد ذلك. وفي بداية الألفية الجديدة، تبرز الاتفاقية بوصفها المعاهدة التي حصلت على أكبر قدر من التصديقات بين معاهدات حقوق الإنسان عبر التاريخ، حيث صدقت عليها جميع البلدان فيما عدا بلدين. ومنذ اعتماد الاتفاقية، قامت تسع دول، كليا أو جزئيا، بسحب التحفظات التي كانت قد قدمتها عند التصديق.

٦ – ووفر أيضا الاحتفال بذكرى إبرام اتفاقية حقوق الطفل فرصة خاصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية ولتعيين المجالات التي تستلزم المزيد من الاهتمام المتضافر. وشكلت الدورات الاستثنائية التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، أداة هامة في هذا الصدد.

٧ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قامت لجنة حقوق الطفل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، بتنظيم عدد من جلسات المناقشة بين الخبراء لتقييم الإنجازات المحققة في تنفيذ الاتفاقية وتحديد

التحديات التي يواجهها العمل في المستقبل. وتهيب التوصيات التي صاغتها اللجنة استنادا إلى هذه المناقشات: بإجراء المزيد من الإصلاحات القانونية وتنفيذ القوانين؛ ووضع برامج عمل وطنية لحقوق الطفل لكفالة عدة أمور منها، إيلاء أولوية للطفل في مخصصات الميزانية؛ والنظر في تقييم ما تحدثه السياسات والبرامج من أثر على الطفل؛ وتشجيع إحداث تغيير في السلوك لصالح حقوق الطفل؛ وتعزيز التضامن الدولي لصالح الطفل، فضلا عن إقامة الشراكات مع الأطفال ولصالحهم.

٨ - وتمثل الدليل على وجود زخم دولي في تزايد اهتمام الوكالات الإنمائية بقضايا الطفل، على الوجه الذي يتبين في المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تشجع على اتباع نهج يستند إلى المحافظة على حقوق الطفل، وإلى مرجعية اتفاقية حقوق الطفل؛ واعتماد التقييم القطري الموحد، الذي يتضمن مؤشرات عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. كذلك يتجلى الزخم الدولي في تزايد ظهور قضايا الطفل في مبادرات السلم والأمن، على الوجه الذي يتبين في اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة.

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، بدأ نفاذ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وهو يوفر للدول الأفريقية أول معاهدة إقليمية عن حقوق الطفل، ويحدد معايير هامة لحمايتها. ويتضمن ذلك تعيين سن ١٨ سنة كحد أدنى لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة ومشاركتهم في الأعمال القتالية.

١٠ - ورغم هذه التطورات الإيجابية في مجال حقوق الطفل وحشد الجهود حولها، ما زالت هناك تحديات رئيسية تتمثل في معالجة الظروف التي تشكل أساسا لما يتعرض له الأطفال وأسرهم من آثار. وقد اتسع نطاق الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٩ بأسرع مما كان متوقعا، بمعدل قدر بـ ٢,٦ في المائة، حيث بدأ الخروج من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها السنوات السابقة. ومع ذلك توضح آخر تقديرات البنك الدولي أن ١,٢ بليون شخص نصفهم من الأطفال يكافحون شظف العيش على ما دون دولار واحد يوميا. والتباينات في الدخل آخذة في الاتساع، سواء بين البلدان أو في داخلها، مما يعوق اندماج الجماعات المحرومة اجتماعيا وتوفير الضمان الاجتماعي لها. ويتزايد التأثير الذي يحدثه التحرر الاقتصادي وتحرير الأسعار والتحول نحو القطاع الخاص على مصادر الرزق والرفاه الاجتماعي في معظم أجزاء العالم النامي.

١١ - وبالنسبة لكثير من أفقر بلدان العالم، تتبدى آثار تكاليف خدمة الديون في انهيار النظم الصحية وتراجع فرص التعليم. فوفقا لدراسة أجريت في الآونة الأخيرة، لا يزيد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن الإنفاق على خدمة الديون إلا في ثلث البلدان النامية السبعة والعشرين التي شملتها الدراسة. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٥٣ عاما، وهو يقل بعشر سنوات عن المتوسط بالنسبة للبلدان النامية. وفي عدد من هذه البلدان، وأكثرها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليس من المتوقع بالنسبة لـ ٢٠ في المائة من الأطفال أن يصلوا إلى سن الخامسة، ومن بين ٣٠ بلدا سجلت فيها أعلى معدلات وفيات الأطفال، وهناك زهاء ٣٩ مليون طفل في سن مرحلة التعليم الأولية داخل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (٤٠ في المائة من المجموع) لا يتلقون التعليم.

١٢ - وفي ضوء هذه الخلفية اتخذت مجموعة الدول الثماني في مؤتمر القمة الذي عقدته في كولونيا، ألمانيا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩ قرارا بتوسيع نطاق مبادرة البلدان

الفقيرة المثقلة بالديون المعلنة عام ١٩٩٦ والتعجيل بتنفيذ هذه المبادرة. وحدد مؤتمر قمة كولونيا هدفا مركزيا للمبادرة يتمثل في زيادة التركيز على خفض الفقر من خلال تحرير الموارد للاستثمار في الصحة، والتعليم، والاحتياجات الاجتماعية. بيد أن السؤال الملح هو هل ستؤدي مبادرة الإصلاح إلى خفض الدين بقدر كاف يتيح للحكومات الوفاء بالاحتياجات العاجلة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، اقترحت اليونيسيف ومنظمة إكسفورد للتحرر من الجوع ثلاثة مبادئ لوضع إطار واسع النطاق ومرن لزيادة فعالية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باعتبارها آلية تعمل على خفض الفقر. وبمقتضى هذا الاقتراح، تستند أهلية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف ديونها إلى الالتزام بخفض الفقر وتوافر القدرة على ذلك وليس مجرد الوفاء بالأهداف الاقتصادية الكلية. وينبغي أن يكون تخفيف الديون مكملا للقدرة على خفض الفقر، وتحقيق نمو مستدام ومتكافئ والاستثمار في الأطفال والموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى صندوق النقد الدولي على أنه مجرد طرف من الأطراف المؤثرة في المجموعة الأوسع التي تضم المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني عند تقييم الالتزام والقدرة على الصعيد الوطني.

١٣ - وأصبح تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالطفل أصعب بتراجع مستويات المعونة الإنمائية. وفي عام ١٩٩٨، استعادت المساعدة الإنمائية الرسمية بعض الأرضية التي كانت قد فقدتها خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية بمستواها الذي بلغته عام ١٩٩٨ وهو ٥١,٥ بليون دولار (٠,٢٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لا تزال أقل من المستوى الذي بلغته في عام ١٩٩٢ وهو ٦٠,٩ بليون دولار (٠,٣٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للدول المذكورة). ولقد أضرت التخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر ما أضرت بالبلدان الفقيرة، التي تنأى عنها أيضا تدفقات رأس المال الخاص، وتشهد معدلا عاليا من وفيات الأطفال وانخفاضا في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي خطوة تحظى بالترحيب، تعهد وزراء التنمية في ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا بالعمل معا على عكس اتجاه الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين تنسيق المعونة، وصب المعونة على خفض الفقر.

١٤ - وما برحت مبادرة ٢٠/٢٠ عاملا محركا هاما في تشجيع الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية. وحتى الآن انتهت حوالي ٤٠ دولة نامية من إعداد تحليلات مفصلة عن ميزانياتها الوطنية بغية تحسين نوعية الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها. وتقدم الوكالات المانحة أيضا تقارير منفصلة عن كيفية توجيه ما تتلقاه الدول من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الخدمات التعليمية والصحية الأساسية. وفي عام ١٩٩٩، أعدت اليونيسيف، بناء على طلب اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تقريرا عن تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، مشفوعا بتوصيات لتعزيز الإجراءات القادمة. وتركز هذه التوصيات على تعزيز الشراكات، ومواصلة الرصد والتنفيذ، وتقديم تقارير عن المساعدة الإنمائية الرسمية ودعمها، وبناء القدرات، وإشاعة أفضل الممارسات.

١٥ - وثمة اتجاه يبعث على التشجيع، وهو أن تزايد الوعي لدى قطاع الشركات للحاجة إلى معالجة الشواغل الإنمائية الاجتماعية أصبح يؤدي إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. واستجاب عدد من الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الخاصة للتحدي الذي طرحه الأمين العام بإبرام اتفاق للتنمية بين القطاع الخاص والأمم المتحدة. وهناك

مبادرة جديدة أعلنت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، هي التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين، وهي توحد بين ائتلاف واسع النطاق من قادة قطاع الأعمال الحرة، والمؤسسات الخيرية، والمصارف الإنمائية (بما في ذلك البنك الدولي)، والحكومات، ووكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك منظمة الصحة العالمية واليونيسيف) في جهد يبذل لتحصين جميع الأطفال باستخدام جميع اللقاحات الفعالة المتاحة.

١٦ - ومع ذلك اتسم عام ١٩٩٩ أيضا بارتفاع في عدد الطوارئ الإنسانية، مما أحدث قدرا يفوق التصور من المعاناة بسبب فقد الأرواح واضطراب الأحوال المعيشية، وتعرض مصادر الرزق للدمار والأشخاص للتشريد. وهناك شعور متزايد بعدم الأمن في معظم العالم النامي نتيجة للأزمات السياسية المعقدة والصراعات المسلحة. فالصراعات من قبيل ما تشهده أنغولا وبوروندي والشيشان وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو ما برحت تضيف إلى أرقام القتلى والمشردين الآخذة في الارتفاع نتيجة للصراعات الأهلية الطويلة الأمد حول العالم، التي تتعرض فيها أفقر وأضعف الفئات، لا سيما النساء والأطفال، لأكبر قدر من المعاناة.

١٧ - وأشاعت أيضا الكوارث الطبيعية الكبرى دمارا في عام ١٩٩٩. فقد تضرر بالإعصار الحلزوني الذي شهدته أوريسا، الهند، ١٢,٧ مليون شخص، من بينهم ما يزيد عن ٣,٧ مليون طفل، تعرضت مدارس الكثير منهم للدمار. وأودى زلزال في تركيا بحياة ١٢ ٠٠٠ شخص وترك ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى. كما أودت الفيضانات بحياة الكثيرين في فنزويلا. وفي كثير من الأحيان تركز جهود الإغاثة الوطنية والدولية المبذولة على إزالة أسوأ أنواع المعاناة الناشئة عن مثل هذه الحالات الطارئة، وتلك استجابة حاسمة الأهمية، ولكنها تؤدي إلى تحويل مسار المعونة، التي تمس الحاجة إليها، بعيدا عن الجهود الإنمائية الطويلة الأجل.

١٨ - وفي جميع هذه الأزمات لا تقتصر المعاناة التي يواجهها اللاجئون والمشردون على نقص الأغذية، ومياه الشرب المأمونة، والرعاية الصحية الأساسية، وفرص الدراسة؛ ولكنهم يعانون أيضا من الصدمات النفسية المدمرة نتيجة لخوضهم هذه التجارب. والأطفال ضعاف بوجه خاص في مواجهة هذه الحالات. وتشهد جهود الإغاثة المبذولة في الآونة الأخيرة على ضرورة التركيز على الجهود التعليمية والنفسية الأساسية باعتبارها عاملا رئيسيا في تحقيق التوازن في حالة الأطفال عند الأزمات وفي تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة أحوالهم المعيشية العادية، ومن ثم مد جسر بين الإغاثة والتنمية الطويلة الأجل.

١٩ - وانتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسرعة يعصف بمجتمعات بكاملها، ويوجه أشد ضرباته إهلاكا إلى أفقر وأضعف الفئات. وبسبب آثاره البشرية والاجتماعية، فإنه يشكل حالة طوارئ عالمية، تزعزع الاستقرار، وتزيد من حدة التباينات، وتقوض المكاسب السابق تحقيقها في مجال التنمية. ووصل أثره على الأطفال إلى أبعاد مأساوية. فحتى نهاية عام ١٩٩٩، كان من المقدر أن ١,٢ مليون طفل دون سن ١٥ سنة مصابون بالفيروس، حيث ظهرت ٥٧٠ ٠٠٠ حالة جديدة في عام ١٩٩٩. وتوفي حتى الآن قرابة ٤ مليون طفل دون سن ١٥ سنة متأثرين بالإيدز، ويعيش ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من المصابين بالفيروس/الإيدز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعصف المرض بمعظم التقدم الذي تحقق في الخدمات الاجتماعية خلال العقود الماضية، ويضع عبئا لا يطاق على الهياكل الأساسية الاجتماعية ويستنفد الموارد المالية والبشرية غير الكافية أصلا.

٢٠ - وبوجه خاص، يشعر بالأثر المدمر الذي تحدثه أزمة الفيروس/الإيدز على الأطفال أولئك الذين تعرضوا لليُتم نتيجة وفاة والديهم متأثرين بالمرض. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٠، من المقدر أن يفقد ١٠,٤ مليون طفل دون سن ١٥ سنة أمهاتهم أو كلا الوالدين متأثرين بالإيدز، ويعيش ٥٩ في المائة من هؤلاء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحيث إن يتامى الإيدز يعيشون في ظل الوصمة الاجتماعية، والعزلة والتمييز، والحرمان من هياكل الرعاية الكافية، فإنهم أقل احتمالا لتلقي التحصين، وأكثر احتمالا للتعرض لسوء التغذية وأقل احتمالا للذهاب إلى المدارس، وأكثر عرضة للإساءة والاستغلال. كما أن هذه الخسائر لا تخف حدتها: ففي ٣٥ بلدا تضاعف معدل تعرض الأطفال لليُتم، حيث زاد ثلاث أو حتى أربع مرات في غضون ثلاث سنوات. وفي حين يعيش أكبر عدد من يتامى الإيدز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتزايد المخاوف من أن آسيا قد ارتفع عدد اليتامى بها ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك فإن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأطفال دون سن ١٥ سنة المصابين بالفيروس قد ولدوا من نساء مصابات بالفيروس. ومع استمرار تزايد الإصابة فيما بين البنات والنساء، تكتسب تدابير الحماية وخفض انتقال العدوى من الأم إلى الطفل أهمية أكبر.

٢١ - والمخصصات الحالية للموارد اللازمة لمكافحة الوباء غير كافية بشكل مروع، حيث ينتشر الإيدز بسرعة تزيد ثلاث مرات عن سرعة تقديم التمويل لمكافحته. والأنشطة المتعلقة بالإيدز التي تبذل حاليا على الصعيد الوطني بأفريقيا يجب بوجه خاص توسيع نطاقها جذريا وبسرعة لكفالة توفير القدر الكافي من المواجهة. وفي هذا السياق اتُخذت مبادرات هامة في عام ١٩٩٩. وأعلن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا لتشجيع تقديم دعم سياسي بارز ومستدام؛ والمساعدة في وضع خطط عمل مشتركة يجري التفاوض بشأنها على الصعيد الوطني؛ وزيادة الموارد المالية؛ وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية.وعلاوة على ذلك، اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لمعالجة الأثر الذي يحدثه الفيروس/الإيدز على السلم والأمن في أفريقيا، وهو دليل على ما يسببه الوباء من قلق دولي متزايد.

باء- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية

٢٢ - في ظل هذه الصورة من الفرص والتحديات التي شهدها عام ١٩٩٩، حاولت الأسر المعيشية، والمجتمعات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، بدعم من المجتمع الدولي، إحراز تقدم تنفيذ في أهداف نهاية العقد التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي حين أنه أحرز جهد ملحوظ في تحقيق بعض الأهداف، لا سيما في بعض المناطق، فإن الإنجازات ما زالت متفاوتة، ومن ثم تثير احتمالا كبيرا بأن الأهداف العالمية لن تتحقق بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

وفيات الأطفال دون سن الخامسة

٢٣ - كان هدف مؤتمر القمة العالمي هو تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، الذي كان سائدا في عام ١٩٩٠، بنسبة الثلث، أو إلى ٧٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي أيهما أقل بحلول عام ٢٠٠٠. وعلى أساس البيانات المتاحة حاليا، يلاحظ أن وفيات الأطفال دون سن الخامسة تتجه نحو الانخفاض، وفقا للتحول الديمغرافي الحاصل في السنوات الأخيرة، لكن وتيرة الانخفاض تسير بخطى بطيئة. وعلاوة على ذلك، فإن اتجاه الانخفاض الماضي يُحتمل أن ينقلب إلى ارتفاع في السنوات القادمة نتيجة لزيادة الوفيات الناجمة عن مرض الإيدز، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٠، أشارت التقديرات إلى أن ١٣٠ مليون طفل سيموتون نتيجة إصابتهم بأمراض يمكن الاتقاء منها وبحالات سوء تغذية يمكن معالجتها عموما. وكان مؤتمر القمة حدد هدفه استنادا إلى فرضية مفادها أن التآزر المتولد عن إحراز عدد من الأهداف ذات الصلة سيمنع حدوث تلك الوفيات التي لا مبرر لها، وسوف يمكن من إحداث تخفيض في وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث أو أكثر. أما الأهداف ذات الصلة فهي: القضاء على كزاز المواليد (التيتانوس)؛ وتخفيض الوفيات الناشئة عن الحصبة بنسبة ٩٥ في المائة؛ وتخفيض وفيات الأطفال الناجمة عن مرض الإسهال بنسبة النصف؛ وتخفيض وفيات الأطفال الناشئة عن التهابات الجهاز التنفسي الحادة بنسبة الثلث؛ وتوفير التوعية والخدمات في ميدان تنظيم الأسرة لجميع الأزواج؛ والتشجيع على الرضاعة الثديية؛ والقضاء الفعلي على نقص فيتامين ألف؛ وتخفيض مستويات نقص وزن المواليد لدى الولادة إلى نسبة تقل عن ١٠ في المائة؛ وتخفيض سوء تغذية الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة؛ وتوفير التعليم الأساسي للجميع وخفض معدل الأمية في أوساط البالغين إلى النصف؛ وتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية الآمنة للجميع. ويتيح استعراض نهاية العقد المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠١ فرصة لتقييم التقدم المحرز في كل هدف من هذه الأهداف وأثره على وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

٢٥ - ومن المرجح أن تتحقق الأهداف حيثما يوجد استقرار وسياسات فعالة ومؤسسات قوية وتدفق كاف من الموارد. ولكن النزاعات المسلحة، والركود الاقتصادي، وخدمات الديون الباهظة، والكوارث الطبيعية الواسعة النطاق، وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، أثرت جميعها تأثيرا خطيرا على إمكانية إحراز تقدم في مجال تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وهذا ربما يوضح سبب تقلص معدل الانخفاض إلى حد كبير؛ ففي الثمانينات انخفض المعدل بحدود ٢٠ في المائة في حين يتوقع ألا يزيد معدل الانخفاض في التسعينات عن ١٠ في المائة.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، أوضحت التجربة المكتسبة في العقد الماضي أن بالإمكان توفير خدمات أساسية للأطفال حتى في حالات الأزمات إذا اغتنمت الفرص المتاحة بنجاح. ففي عام ١٩٩٩، نُظمت أيام تحصين وطنية هامة في عدد من البلدان المتأثرة بالحرب، ومنها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن زيادة اشتراك القطاع الخاص في دعم توفير الخدمات الاجتماعية، كما يتضح من تجربة GAVI، يفتح أيضا مجالات جديدة لتخفيض الوفيات التي يمكن الوقاية منها.

الوفيات النفاسية

٢٧ - يتمثل الهدف في تخفيض معدلات الوفيات النفاسية المسجلة في عام ١٩٩٠ بنسبة النصف. ومن المسلّم به الآن على نطاق واسع أنه لا يمكن على المدى القصير استخدام معدل الوفيات النفاسية لرصد انخفاض الوفيات النفاسية في البلدان التي تفتقر إلى نظم كاملة لتسجيل الإحصاءات الحيوية. وعوضا عن ذلك، يجب استخدام المؤشرات الخاصة بالعمليات، ومنها على سبيل المثال نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف قابلات ماهرات. ولقد حدث خلال العقد الماضي تغير طفيف في نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف قابلات ماهرات. ولهذا تم اعتماد أهداف محددة لزيادة تلك التغطية من خلال الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٩.

٢٨ - وقد أجري مؤخرا تحليل للبيانات المحدودة المتعلقة باتجاهات الوفيات النفاسية في عدد صغير من البلدان التي توجد فيها نظم لتسجيل الأحوال المدنية. وتوضح البيانات أنه حدثت بعض حالات الانخفاض الكبيرة في مستويات

الوفيات النفاسية في تلك البلدان، لكن معظم حالات الانخفاض تلك جرت خلال السبعينات والثمانينات. ومنذ ذلك الحين تباطأت وتيرة التقدم بالرغم من زيادة الاهتمام بالموضوع في إطار مبادرة الأمومة المأمونة. ولا شك أن عدم إحراز تقدم في الحد من الوفيات النفاسية خلال التسعينات يعزى إلى مجموعة معقدة من العوامل المترابطة بما فيها مكانة المرأة الإجمالية في المجتمع وعدم احترام حقوق المرأة وهي عوامل تتطلب بأجمعها زيادة من التحليل والعمل.

٢٩ - وفي عام ١٩٩٩، اتخذت خطوة إيجابية هي اتفاق التعاون بين جامعة كولومبيا في نيويورك واليونيسيف يرمي إلى الحد من الوفيات النفاسية وحالات العجز في منطقة جنوب آسيا (بما فيها باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا ونيبال والهند). وتستند الاستراتيجيات الإجمالية إلى ثلاثة عوامل: (أ) اعتماد تكنولوجيا ملائمة للحد من التأخيرات في توفير الرعاية الولادية في حالات الطوارئ؛ (ب) توفير إدارة ملائمة لتعزيز الكفاءة والفعالية مع النهوض بالقيادة والحافز والثقة بالنفس والعمل الجماعي؛ (ج) احترام حقوق الإنسان لكفالة معاملة مقدمي الخدمات والحاصلين عليها معاملة تحترم كرامتهم وتزيد من اعتزازهم بأنفسهم. ولن يتبدى أثر هذه التدخلات إلا بعد فترة طويلة من الزمن.

سوء التغذية لدى الأطفال

٣٠ - يتمثل الهدف الرئيسي في تخفيض مستويات سوء التغذية الشديدة والمتوسطة الحدة المسجلة في عام ١٩٩٠ إلى النصف فيما بين الأطفال دون سن الخامسة. وتشير توقعات منظمة الصحة العالمية إلى أن سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة قد انخفضت من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويمثل هذا الانخفاض مجرد ثلث التخفيض المستهدف تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، يحجب الانخفاض الكلي وراءه الاختلافات الكبيرة بين المناطق الإقليمية. فمن المرجح أن تحقق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الهدف؛ بينما شهدت آسيا بعض التقدم بمعدل منخفض جدا، لكن معدلات سوء التغذية لدى الأطفال تزداد في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويعكف البنك الدولي واليونيسيف حاليا على إجراء تقييم لعملهما في مجال التغذية من أجل تحديد ما يمكنهما عمله منفردين ومجتمعين لعكس اتجاه هذه التيارات المثيرة للهلع.

٣١ - وقد تم إحراز تقدم كبير بالنسبة لبعض الأهداف المحددة الخاصة بالمغذيات الدقيقة. فحوالي ٧٠ في المائة من سكان العالم يستعملون الآن ملح الطعام المعزز باليود في حين لم تكن تزيد النسبة عن ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠. ونتيجة للجهود العالمية، أمكن إنقاذ ملايين من الأطفال الذين يولدون كل عام من حالات التخلف العقلي المقترنة بالاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. ونجحت الشراكات العالمية من أجل ملح الطعام المعزز باليود في جمع الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات الخاصة والمانحون الثنائيون ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما (منظمة كيوانيز الدولية)، والرامية إلى القضاء على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. ويستهدف العمل الجاري حاليا الحصول على دعم شركات صناعة الملح، على جميع المستويات، من أجل ترسيخ الاستمرارية والاضطلاع بتقييم موحد لاستعمال الأسر المعيشية في سائر أنحاء العالم لملح الطعام المعزز باليود وذلك في جملة وسائل من بينها المؤتمر العالمي المعني بملح الطعام المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣٢ - وتم في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إحراز تقدم ملحوظ في مجال توفير مواد مقوية تحتوي على فيتامين ألف لصغار الأطفال. فقد أضاف ما يزيد على ٤٥ بلدا، بما فيها ٣٠ بلدا في أفريقيا، مقويات تحتوي على فيتامين ألف إلى المواد التي توفرها في أيام التحصين الوطنية. وتشير التقديرات إلى

أنه يجري إنقاذ ملايين من الأرواح بسبب تناولهم لكبسولات فيتامين ألف. ولقد واصلت ''المبادرة العالمية لتوفير فيتامين ألف'' دعمها لهذا العمل طيلة العام، وذلك بمساعدة شركائها: وكالة التنمية الدولية الكندية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، و ''مبادرة المغذيات الدقيقة''. وثمة حالة أخرى من نقص المغذيات الدقيقة تتمثل في فقر الدم، وهي تؤثر على ٣٩ في المائة من الأطفال دون سن الدراسة وحوالي نصف عدد الحوامل على الصعيد العالمي ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء المتأثرين في البلدان النامية. ورغم عدم وجود بيانات كافية لإجراء تحليل للاتجاهات، ليس هناك دليل كاف على وجود تحسن.

٣٣ - وتم إحراز بعض التقدم في الحملة الرامية إلى إشاعة المعايير التي تحبذ الرضاعة الطبيعية. فقد ارتفع عدد البلدان التي أدرجت حتى الآن ضمن قوانينها جميع الأحكام الواردة في المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم من ١١ بلدا في عام ١٩٩٤ إلى ٢٠ بلدا في عام ١٩٩٩. وأدرج ٤٦ بلدا آخر ضمن تشريعاتها بعض أجزاء المدونة، وهي في سبيلها إلى إدراج أحكام إضافية ضمن قوانينها. وارتفع عدد المستشفيات الملائمة للأطفال الرضّع من ١٢٧ ١٣ مستشفى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٨٢٨ ١٤ مستشفى بنهاية عام ١٩٩٩. وبينما يلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة مسألة منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، فمن الأهمية بمكان توفر توافق في الآراء فيما بين منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، واليونيسيف، والشركاء الآخرين بشأن الخيارات الواعية المتاحة للأمهات الحاملات للفيروس. وعلاوة على ذلك، عقدت منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع اليونيسيف، في آذار/مارس ٢٠٠٠، مشاورة تقنية رئيسية بشأن تغذية الأطفال الرضع وصغار السن وذلك من أجل استعراض التقدم المحرز وتحديد النهج الفعالة للمستقبل.

التعليم الأساسي

٣٤ - يتمثل الهدف المراد تحقيقه حتى نهاية العقد في توفير التعليم الأساسي للجميع وتمكين ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية من إنهاء المرحلة الابتدائية. كما يعتبر تضييق الفوارق بين الجنسين أحد الأهداف الداعمة الهامة. وبالرغم من أن نسبة الأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا تزال ترتفع في جميع أرجاء العالم، فإن ثمة فوارق مذهلة بين المناطق الإقليمية من حيث التقدم المحرز. فعلى سبيل المثال، حققت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مستويات تماثل، من حيث الأعداد الصافية للمسجلين في المدارس الابتدائية، مستويات البلدان الصناعية، في حين انخفض معدل الالتحاق في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى عن النسبة التي كان عليها في عام ١٩٨٠.

٣٥ - وبعد انقضاء عشر سنوات على المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع الذي عقد في جومتيان، تايلند، عملت الحكومات والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية يدا بيد طيلة العام من أجل إنشاء عمليات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي في مجال توفير التعليم الأساسي. وتشمل هذه العمليات مقاييس التقدم المحرز على الصعيد الوطني بالاستناد الى مجموعة من المؤشرات المتصلة بأهداف مؤتمر القمة الستة واستعراض السياسات التعليمية وعمليات الإصلاح في ميدان التعليم. وعُقدت ستة مؤتمرات إقليمية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٩ والربع الأول من عام ٢٠٠٠ لاستعراض التقارير القطرية ووضع أطر عمل إقليمية للعمل في المستقبل. ويجري حاليا تجميع النتائج التي أسفرت عنها. وسيتيح المنتدى العالمي للتعليم، المقرر عقده

في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فرصة لاستعراض التقدم المحرز وإعادة تأكيد الالتزام، على الصعيدين الوطني والدولي، بتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال دون تمييز. وستساعد تلك الجهود في التشجيع على إقامة نظام تعليمي مفتوح أمام الجميع، وقائم على المشاركة، ويراعي المنظور الجنسان،ي ووثيق الصلة بحياة الأطفال والمجتمع ككل.

٣٦ - وفي نهاية عام ١٩٩٩، تبلور عدد من الدروس المستفادة من العقد في صورة أوضح. فقد كشف تحليل التقدم البطئ في مجال التعليم عن الأثر الحاسم للفوارق الاقتصادية والاجتماعية السائدة في إمكانية الالتحاق بالمدارس وإنهاء مرحلة التعليم الأساسي وإكمال التعلم. وكما أشير اليه في تقارير سابقة، يقدر عدد الأطفال الذين لا يرتادون المدرسة وهم في سن المرحلة الابتدائية بـ ١٣٠ مليون طفل، ولم يصل أكثر من ١٥٠ مليون مراهق الى الحد الأدنى من مستوى التعليم (الصف الخامس) الأمر الذي يحد بالتالي من فرص اشتراكهم في رسم صورة مستقبل مجتمعاتهم. ورغم تقليص الفوارق بين الجنسين، فإن ما يقارب ٦٠ في المائة من ثلثي الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة هم من الفتيات، وهذه الحالة لا تزال ملحوظة على وجه الخصوص في جنوب آسيا. وفي ضوء هذا، طلب الأمين العام إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع، بالاشتراك مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة والبنك الدولي، مبادرة لتعليم الفتيات على صعيد المنظومة لمدة عشر سنوات. ولا تقتصر الفوارق في التعليم على موضوع الجنسين. فالفوارق في مجال التعليم الابتدائي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية هي فوارق كبيرة بالفعل، وتصل إلى ٤٠ في المائة في بعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٣٧ - كما يشكل التمييز، والتهميش، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات السياسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديات خطيرة أمام بلوغ حق الطفل في التعليم. وفي الوقت نفسه، يتم التسليم بصورة متزايدة بأن التوعية بوباء فيروس نقص المناعة البشرية و/الإيدز يمثل استراتيجية أساسية لمنع انتشار هذا الوباء ولمنع وصم الأطفال المتأثرين به. كما يعتبر التعليم في غاية الأهمية لقطع دابر استدامة الفقر ولتأهيل الأطفال ضحايا العنف والإيذاء والاستغلال، وإعادة إدماجهم في المجتمع. ولهذه الأسباب جميعا، فإن تخصيص الموارد اللازمة للتعليم الأساسي في الميزانيات الوطنية وفي سياق المساعدة الإنمائية على حد سواء يتسم بأولوية عليا.

٣٨ - وكشف التحليل الأثر الإيجابي لمشاركة المجتمع المحلي في التعليم، بما في ذلك من خلال مشاركة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق ببرامج رعاية الطفولة المبكرة بوجه خاص، أظهر هذا النهج أهميته الخاصة في المساعدة في إعداد الأطفال لعملية تعليم منتجة في المدرسة. علاوة على ذلك، تم تعزيز الخبرات الإيجابية للشراكات من خلال برامج الاستثمار القطاعية والنهج القطاعية، من قبيل برنامج تطوير قطاع التعليم في إثيوبيا، وبرنامج النهوض بتعليم الفتيات في زامبيا. وقد تصبح هذه الخبرات مراجع مفيدة في وضع برامج تعليم شاملة في بلدان أخرى.

المياه والمرافق الصحية

٣٩ - يتمثل الهدف في توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية اللازمة للتخلص من الفضلات للجميع. وتبين التقديرات الأولية، باستخدام نهج جديدة وضعتها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في إطار برنامج الرصد المشترك، أن توفير مياه الشرب المحسنة والمرافق الصحية اللازمة للتخلص من

الفضلات لم تحقق سوى زيادة هامشية، وبقي عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على هذه الخدمات الأساسية دون تغيير بصورة أساسية خلال العقد. وتشير التقديرات لعام ١٩٩٩ إلى أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان العالم لديهم وسائل الوصول إلى مصادر مياه محسنة، ولدى ٦٠ في المائة مرافق صحية. وهذا يعني أنه ما زال يفتقر أكثر من ١ بليون شخص إلى مصادر مياه شرب محسنة، ويفتقر حوالي ٢,٥ بليون شخص إلى مرافق صحية.

٤٠ - وقد ساهمت مجموعة من العوامل، بما فيها تدني الاستثمار العام في الخدمات الاجتماعية الأساسية وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية خلال التسعينيات، في عدم إحراز تقدم إجمالي. علاوة على ذلك، فإن درسا هاما انبثق من سلسلة من المشاورات التي نظمت في عام ١٩٩٩ يؤكد مجددا أن بناء مصادر المياه وحدها لا يكفل القدرة على توفير المياه. إن الرؤيا المنبثقة عن هذه المشاورات تمنح أولوية عالية لتمكين الناس بدلا من الاقتصار على تنفيذ المشاريع. كما أن تحسين توفير المياه والمرافق الصحية في المدارس لغرس العادات الصحية في سن مبكرة والتشجيع عليها، هو أحد المجالات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها.

٤١ - وفي الوقت نفسه، من المشجع أن العديد من البلدان أحرزت أوجه تقدم هامة، والكثير من هذه البلدان هو من أكثر بلدان العالم كثافة سكانية. فيلاحظ وجود تقدم في مجال تزويد الريف بالمياه في جمهورية إيران الإسلامية وغواتيمالا والهند. وفي ما يتعلق بالمرافق الصحية في المناطق الحضرية، فقد أحرزت اندونيسيا والصين تقدما، أما في مجال المرافق الصحية في المناطق الريفية، فتبرز بلدان منها باكستان، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، ومصر، وتوضح هذه الأمثلة أنه إذا ما توفر الالتزام يمكن إحراز خطوات هامة في تحقيق أهداف توفير المياه والمرافق الصحية.

حماية الطفل

٤٢ - يتمثل الهدف في تحسين حماية الأطفال الذين يتعرضون لظروف بالغة الصعوبة. إن الزخم الذي ظهر في أواخر التسعينيات في المؤتمرات التي تطرقت إلى قضايا حماية الطفل، بما في ذلك تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي عليهم واستغلالهم، أحرز مزيدا من التقدم في عام ١٩٩٩، لا سيما في وضع المعايير الدولية. كما أوليت مسألة حماية الطفل أهمية متميزة في عدة منتديات تهتم بالسياسة العامة، بما فيها مجلس الأمن، حيث أخذ هذا الموضوع يتبلور على نحو متزايد.

٤٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أقرت اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، لتؤكد مجددا على عدم قبول جميع أشكال العبودية أو الممارسات المشابهة، بما في ذلك بيع الأطفال والاتجار بهم، والتجنيد الإجباري أو الإلزامي للأطفال لاستخدامهم في الصراعات المسلحة، والبغاء والمطبوعات الخليعة، أو العمل الذي يحتمل أن يلحق الضرر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقياتهم بسبب طبيعته أو ظروفه. وتتعاون اليونيسيف مع منظمة العمل الدولية في الحملة الرامية إلى التشجيع على تصديق هذا الصك القانوني الجديد.

٤٤ - ووضعت اللمسات الأخيرة على مشروعي بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل من قبل الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان. ويحظر البروتوكول الاختياري المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة التجنيد الإلزامي دون سن الثامنة عشرة ويدعو الدول الأطراف إلى منع مشاركةالأشخاص دون تلك السن من المشاركة مباشرة في أعمال القتال. ويدعو البروتوكول الاختياري المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية إلى تجريم انتهاكات حقوق الأطفال هذه،

ويشجع على القيام بعملية تجمع بين الإعلام والتعليم والتعاون الدولي للقضاء عليها.

٤٥ - ويكمن العديد من هذه القضايا في لب المناقشات الجارية بشأن مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية لمكافحة تهريب المهاجرين ومنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال. وقد انضمت اليونيسيف إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في الإعراب عن اهتمامها بأن تكفل هذه الاتفاقية والبروتوكولات التابعة لها الحماية الملائمة للأطفال المهربين أو الذين يتم الاتجار بهم، بما في ذلك حقهم في مغادرة بلدهم والعودة إليه وأي حقوق أخرى يحصلون عليها كلاجئين.

٤٦ - وتتواصل الخطط لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد في ١٩٩٦، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلق به. علاوة على ذلك، أعد عدد من الحكومات، بما فيها كمبوديا، وكوستاريكا واليابان، تشريعات وطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. وتتخذ مبادرات للإصلاح التشريعي في مجالات أخرى تتعرض فيها حماية الأطفال إلى الخطر، بما في ذلك محاكم الأحداث، كما هو الحال في بلغاريا وروسيا ولبنان، حيث سنت قوانين بشأن عمل الأطفال.

٤٧ - وتسلط مبادرات متنوعة الأضواء على الأطفال المعوقين، ومنها مؤتمر التكامل الاجتماعي في الاتحاد الروسي، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمعوقين لتيسير حصولهم على الخدمات الأساسية والمساعدة الاجتماعية في أرمينيا؛ وإقامة نواد لآباء الأطفال المعوقين في أوكرانيا. وفي جمهورية إيران الإسلامية، بدأ مشروع رائد بشأن ''المكتبات الشاملة'' لحشد المؤسسات الحكومية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية في استراتيجية مشتركة من أجل الأطفال المعوقين.

٤٨ - وفي جهد آخر للتغلب على التجاهل المستمر للأطفال الذين يحتاجون إلى إجراءات حماية خاصة، فإن عملية التقييم في نهاية العقد ستساعد في تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بهؤلاء الأطفال، ولا سيما من خلال إدراج وحدات تتعلق بعمل الأطفال والأيتام في الدراسات الاستقصائية الوطنية، ومن خلال جمع البيانات المتعلقة بالمعوقين.

ثالثا - التقدم المحرز في التحضير لاستعراض نهاية العقد

ألف - عملية استعراض نهاية العقد

٤٩ - اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠١، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى تلك الدورة تقريرا عن تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وسيضم هذا التقرير تقييما شاملا عن التقدم المحرز، بما في ذلك الدروس المستفادة، وتحليلا للعوامل التي أدت إلى منع أو تمكين تقدم الأطفال، ولمحة عن الصعوبات والقضايا الأساسية المتبقية، يليها توصيات محددة للمستقبل. وبموجب القرار ٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أنشأت الجمعية العامة لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية للدورة الاستثنائية ودعت الحكومات والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإجراء استعراضات للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة.

٥٠ - وعقدت الدورة التنظيمية الأولى للجنة التحضيرية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وستعقد الدورة الموضوعية الأولى في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وستشمل أعمال الدورة الموضوعية الأولى مناقشة تقرير من الأمين العام، فضلا عن حلقات مناقشة بشأن القضايا المنبثقة، والأعمال المستقبلية من أجل الأطفال والعوائق التي تعترض تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي.

٥١ - واعترف قرار الجمعية العامة ٩٣/٥٤ بالدور الهام الذي تؤديه طائفة واسعة من الجهات والحاجة إلى إشراكها في التحضيرات للدورة الاستثنائية وخلالها. وفي هذا السياق، قررت الدورة التنظيمية الأولى للجنة التحضيرية أن يكون عمل اللجنة مفتوحا لمشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لدى اليونيسيف. بالإضافة إلى ذلك، تقرر دعوة المنظمات غير الحكومية التي توجد لديها علاقة تعاون مع اليونيسيف للمشاركة. وأخيرا، شجعت اللجنة ضم ممثلين عن المجتمع المدني في أعمالها التحضيرية الوطنية والإقليمية.

الاستعراضات الوطنية

٥٢ - أقر الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ (A/53/186)، بأن للحكومات دورا رئيسيا تضطلع به في عملية الاستعراض الوطني. وأهم المهام المطلوبة هي: (أ) تقييم الحالة الراهنة للأطفال والنساء في ضوء كل هدف على حدة؛ (ب) تنظيم استعراضات ومناقشات في مجال السياسات العامة؛ (ج) تحليل العوامل التي تمنع، أو التي يمكن أن تعزز مزيدا من التقدم في حالة الأطفال والنساء؛ (د) وضع استراتيجيات وتخصيص موارد لمعالجة هذه العوامل، بما في ذلك، وحيث يكون ملائما، تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الوقت نفسه، تكثيف استخدام التكنولوجيات المتاحة والنُهج التي تثبت صلاحيتها للتصدي للأسباب المباشرة التي تعترض إنجاز حقوق الطفل؛ (هـ) تعزيز القدرات الوطنية وعملية اتخاذ القرار على أساس المشاركة، لبناء أساس سليم لامتلاك جميع الأنشطة والنواتج واستدامتها من أجل الأطفال.

٥٣ - تنفيذا للقرار ٩٣/٥٤، وبالإشارة إلى الالتزامات التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومن التصديق العالمي إجمالا لاتفاقية حقوق الطفل، طلب الأمين العام إلى زعماء العالم إجراء استعراضات في بلدانهم، وحثهم على أن تحظى ''بمشاركة تامة، وبدعم من أعلى مستويات الحكومة''. وينبغي أن تقيم هذه الاستعراضات التقدم المحرز في العقد الماضي من أجل المساعدة في توجيه العمل في المستقبل، وأن تكفل الحكومات أن تدخل أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي بشكل متكامل ضمن إجراءات تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية في التسعينيات، وأن تأخذ في الاعتبار الالتزامات المنبثقة عن تصديق معاهدة حقوق الطفل.

٥٤ - وتتيح الاستعراضات المزمع إجراؤها على المستوى الوطني فرصة جيدة لنشر مزيد من الوعي، والالتزام بحقوق الطفل من جانب الهيئات الحكومية، والمؤسسات الوطنية الأخرى والمجتمع بشكل عام، بما في ذلك الأطفال والشباب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام عملية الاستعراض لتوسيع نطاق الشراكات من أجل الأطفال ومعهم، وإشاعة مزيد من المساءلة من أجل الأطفال وتعزيز الالتزامات بمواصلة العمل من أجلهم في المستقبل.

٥٥ - وبقدر الإمكان، ينبغي أن تستند الاستعراضات الوطنية إلى: العمليات والآليات القائمة، بما فيها الاستعراضات التي تجري في سياق مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وعمليات التنفيذ وتقديم التقارير الواردة في إطار الاتفاقية والمعاهدات السارية الأخرى، والاستعراضات التي وضعت للمؤتمرات الإقليمية ذات

الصلة، بما في ذلك متابعة مؤتمر القمة العالمي، والآليات المرعية لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها.

٥٦ - وعند تقييم حالة الأطفال والنساء، يجب تشجيع استخدام مجموعة موحدة من المؤشرات العالمية، بما فيها المؤشرات التي وضعت من خلال المشاورات الموسعة داخل اليونيسيف ومع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات البحث الرئيسية. ومن شأن هذا النهج أن ييسر إلى حد كبير جمع ومقارنة البيانات عبر البلدان والأقاليم، والتعرف على الاتجاهات والقضايا الإقليمية والعالمية، ووضع تقرير الأمين العام، الذي يكتمل في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٥٧ - وفي ضوء التصديق العالمي الإجمالي لاتفاقية حماية الطفل والعدد الكبير من التقارير التي قدمتها الدول الأطراف (١٧٦ تقريرا أوليا ودوريا حتى تاريخه)، وعند قيام الحكومات بالإعداد للاستعراضات الوطنية، قد ترغب في أن ترجع إلى المجموعات المواضيعية لحقوق الأطفال التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان.

٥٨ - وينبغي أن تولي الاستعراضات الوطنية اهتماما خاصا بأحكام برنامج العمل الذي أقره مؤتمر القمة العالمي، ولا سيما الفقرتين ٣٤ و ٣٥. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور، إجراء تقييم عن المدى الذي حققت فيه البرامج الوطنية أغراضها المستهدفة، بما في ذلك المدى الذي تم فيه إدماج وضع هذه البرامج وتنفيذها ضمن برامج التخطيط الوطني ودون الوطني وعمليات السياسات العامة أو مدى تأثرها بها. وينبغي أن تبين الاستعراضات ما رصد من ميزانيات للأطفال، بما في ذلك ميزانيات المساعدة الإنمائية؛ ونظم الرصد الوطنية للأطفال، والشراكات مع الأطفال ومن أجلهم، والجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات الخاصة والأكاديمية لزيادة البحوث الأساسية والتنفيذية وتحقيق نتائج أفضل للأطفال، والتقدم في مجال التعاون الدولي.

٥٩ - وكما جاء في هذا التقرير، فإن الصراعات المسلحة، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاتساع المستمر في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها تشكل تحديات رئيسية للتنمية البشرية المستدامة ولإعطاء الأطفال حقوقهم. ومن بين هذه الحقوق تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولهذه الأسباب، ينبغي أن تهتم الاستعراضات الوطنية اهتماما خاصا بأثر هذه الظاهرة والنظر في الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد على عكس اتجاه هذا التيار.

٦٠ - والتقارير التي ستقدمها الحكومات عن استعراضاتها الوطنية ستساعد في وضع تقرير الأمين العام، وفي المناقشات التي تجري في الدورات الموضوعية اللاحقة للجنة التحضيرية التي تنعقد في عام ٢٠٠١. وينبغي استكمال التقارير القطرية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

العملية الإقليمية

٦١ - على الصعيد الإقليمي، سيتم إضافة المدخلات إلى العمليات القائمة، مثل المؤتمرات الوزارية المنشأة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر العالمي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أعلنت أن العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ هو عقد حقوق الطفل، وخططت لإجراء استعراض إقليمي في نهاية العقد كجزء من التحضيرات للدورة الاستثنائية. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، يُعتزم عقد مشاورات وزارية حول الطفل والتنمية في أوائل عام ٢٠٠١ في بيجين، تأتي بعد أربع مشاورات أخرى عقدت منذ عام ١٩٩٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم عقد أربعة اجتماعات

وزارية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لتقييم وتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. واعتمد أحدث اجتماع انعقد في ليما ببيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ اتفاق ليما، الذي وضع الإجراءات المحددة التي ستنفذها البلدان في المنطقة قبل عام ٢٠٠٠ من أجل التعجيل بتحقيق تقدم. وسينعقد الاجتماع الوزاري القادم المعني بالطفل وبالسياسات الاجتماعية في الأمريكتين في جامايكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وفي أحدث مؤتمر قمة إيبري - أمريكي انعقد في هافانا بكوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تقرر أن الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة العاشر الإيبري - الأمريكي المقرر عقده في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ سيكون ''الأطفال والمراهقون''.

٦٢ - ويؤمل أن تعزز هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الإقليمية الالتزام السياسي والمساءلة فيما يتعلق بالأطفال، وأن تساهم في العملية الاستعراضية التي ستجرى في نهاية العقد لبناء توافق عالمي للآراء حول التحديات والأولويات المتبقية الرئيسية من أجل اتخاذ إجراءات في المستقبل. واستنادا إلى التحليلات والاستعراضات ومناقشات السياسات على الصعيد الوطني يمكن أن تساعد هذه العملية والعمليات الإقليمية الأخرى على تحديد وتجميع الاتجاهات العامة والدروس المستخلصة؛ وإبراز التفاوت الإقليمي؛ وتعزيز تبادل الخبرات ومن ثم التأثير على العمليات الوطنية؛ وتشجيع التضامن داخل الإقليم.

على الصعيد العالمي

٦٣ - ستقوم اليونيسيف، والمنظمات الدولية الأخرى والجهات المانحة بتشجيع ودعم الحكومات في إجراء استعراضها لنهاية العقد، من خلال مساهمتها في تحليل وتعريف استراتيجياتها في المستقبل. وسيسهل زيادة التعاون بين الوكالات إلى حد كبير تقديم المدخلات التي تسهم بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى في استعراض نهاية العقد. وعلى الصعيد القطري، أضاف استعمال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/التقييم القطري بعدا جديدا وأتاح فرصا هامة، من خلال التأكيد إلى أهمية جداول الأعمال الموضوعية لمؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، في توجيه أنشطة التعاون التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٦٤ - وتدعو الفقرة ٣٥ من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي إلى تعاون كامل بين وكالات وهيئات الأمم المتحدة المختصة في تحقيق الأهداف. والمطلوب من مجالس إدارة الوكالات المعنية أن تحرص على تقديم أكبر دعم ممكن ضمن ولاياتها لتحقيق أهداف القمة. كما أن المادة ٤٥ من اتفاقية حقوق الطفل تشجع التعاون الدولي وتسلم بدور وكالات الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاقية كل ضمن ولاياتها الخاصة. وعليه، يؤمل أن تؤدي مشاركة هذه الوكالات في استعراض نهاية العقد كجزء من أداء ولايتها إلى تعزيز وضع حقوق الطفل في التيار العام للمجتمع وتحقيق أهداف التنمية من أجل الطفل. وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان الإشارة إلى مناقشات المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ حول التوصيات الأولية لليونيسيف بخصوص العمل العالمي من أجل الطفل في المستقبل وتركيز اهتمام المنظمات بعد عام ٢٠٠٠. والهدف هو الحرص على أن يكون الرضع في بداية حياتهم في حالة صحية جيدة وأن ينشأوا في بيئة دافئة تمكنهم من أن يكونوا في حالة صحية جيدة جسديا، ومتنبهين عقليا ومطمئنين عاطفيا وقادرين على التعلم؛ وأن يتمكن جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي كامل ذي نوعية عالية؛ وأن تتاح للمراهقين فرص تطوير قدراتهم الفردية بشكل كامل في بيئة آمنة وتمكينية من أجل المشاركة والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

٦٥ - وانطوت مسيرة تطوير وتنفيذ عملية تقييم نهاية العقد على عمل متواصل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية الأخرى. فقد جرت مشاورات مستفيضة لتحديد مجموعة مشتركة من المؤشرات تستخدم على وجه الخصوص في إطار تقييم توفير التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠ وفي مجال الماء والمرافق الصحية. وكما هو مذكور أعلاه، مهدت روح التعاون السبيل أمام إعداد استبيان يستعمل في إجراء مسح الأسر المعيشية في نهاية العقد ودليل اليونيسيف لإجراء دراسات استقصائية متعددة المؤشرات، بمشاركة منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منه، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ، ومؤسسات الأبحاث الرئيسية.

٦٦ - وفي إطار خطة عمل مؤتمر القمة العالمي، ينتظر من وكالات التنمية الدولية، والمؤسسات الإقليمية، بما في ذلك المنظمات السياسية والاقتصادية أن تشارك في استعراض نهاية العقد. وسوف تدعى لتقديم تقارير عن استعراضاتها أو عن التقدم المحرز خلال العقد، بما في ذلك الخطوات المتخذة لتحقيق أهداف واتفاقات مؤتمر القمة، والتعاون المتبادل لتنفيذ هذه الأهداف ومراقبتها.

٦٧ - ووفقا للقرار ٩٣/٥٤، ستشارك لجنة حقوق الطفل في عملية استعراض نهاية العقد. وسيوفر ذلك الفرصة لهذه الهيئة التي تراقب تنفيذ المعاهدة لإطلاع العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية على تقييمها للاتجاهات الرئيسية في تنفيذ الاتفاقية. وبالمثل، ستدعى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة والمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية إلى تقديم إسهامهما، كل منهما في مجالات ولايتها، ومن ثم تمكين عملية الاستعراض من توجيه اهتمام خاص للمجالات الرئيسية التي تؤثر في الوفاء بحقوق الأطفال.

باء- تحسين البيانات المتعلقة بحالة الأطفال

٦٨ - طلبت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي ''تقديم المساعدة من أجل إنشاء الآليات اللازمة لرصد وتنفيذ خطة العمل هذه عن طريق الاستعانة بالخبرة المتوفرة في المكاتب الإحصائية المعنية في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، واليونيسيف، وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة''. واستجابة لهذا الطلب، عملت اليونيسيف في اتجاهين رئيسيين: العمل مع منظمات أخرى لمساعدة البلدان على تحسين بياناتها؛ وتقديم دعم كبير ومباشر إلى البلدان لسد الثغرات في بياناتها من خلال إجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية.

٦٩ - وتشارك وكالات كثيرة في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جمع وتحليل وتقديم البيانات المتصلة بحالة الأطفال. من بينها منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة السكان في الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وإدارة التنمية الدولية. وتعمل اليونيسيف مع هذه المنظمات من أجل تعزيز واستخدام البيانات التي حصلت عليها للحد من الازدواجية والتأكيد على أنظمة البيانات على الصعيد القطري.

٧٠ - وفي سياق الجهود التعاونية المبذولة، يجدر الإشارة إلى مبادرتين حديثتين نسبيا وهما: إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''تحديد شكل القرن ٢١: إسهام التعاون الإنمائي''. ويقوم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال التقييم القطري الموحد، على الصعيد القطري وفي كل صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بتطوير تقييم مشترك لحالة البلدان في سياق أهداف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. والمؤشرات في هذه العملية تتفق مع المؤشرات التي تستخدمها اليونيسيف في تقييم نهاية العقد.

٧١ - ويهدف تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''تحديد شكل القرن ٢١'' إلى رصد التقدم الاجتماعي والاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، باستخدام عدد محدود من المؤشرات الرئيسية. وتساعد الاجتماعات الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة الرئيسية، المنعقدة في باريس، على تطوير برنامج رئيسي لدعم تحسين أنظمة البيانات الإحصائية الوطنية. وتتفق المؤشرات المستخدمة في تقرير منظمة التعاون والتنمية ''تحديد شكل القرن ٢١'' أيضا مع المؤشرات التي تستخدمها اليونيسيف في تقييم نهاية العقد.

٧٢ - ومع أن هذه المؤشرات الأخيرة واعدة من حيث مساعدتها على سد الثغرات في البيانات المتعلقة بالأطفال، فإن هناك نقصا كبيرا في البيانات الراهنة المتعلقة بالأطفال. وتفيد الخبرة المكتسبة من تقييم حالة الأطفال في نهاية العقد أن مسوح الأسر المتعددة المؤشرات هي أداة تمكن البلدان من وضع بيانات يمكن أن تفي بالمعايير الدولية الصارمة من حيث صلتها بالموضوع ونوعيتها. وبحلول عام ١٩٩٦، كان ٦٠ بلدا ناميا قد أجرى مسوحا للأسرالمتعددة المؤشرات، وأدرج ٤٠ بلدا ناميا آخر عناصر من مسوح الأسر المتعددة المؤشرات في دراساتها الاستقصائية الأخرى.

٧٣ - وتم الاستفادة من تقييم عام ١٩٩٧ لمسوح الأسر المتعددة المؤشرات التي أجريت في منتصف العقد، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة الأخرى، في تطوير عمليات مسح ثانية متعددة المؤشرات لنهاية العقد. وقد تم تنقيح المؤشرات التي تم تطويرها في عام ١٩٩٣ مع منظمة الصحة العالمية واليونسكو لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٨، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من تقييم منتصف العقد، وبالتشاور مع كثير من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. والمؤشرات المنقحة، علاوة على أنها تعكس أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تدرج أيضا مجموعة صغيرة من المؤشرات الإضافية عن حقوق الطفل، بما في ذلك عمل الأطفال، وتسجيل الولادات والقضايا الناشئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٤ - وإذ تقوم اليونيسيف بدعم البلدان لسد الثغرات في بياناتها، على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني، ولتحسين قدرتها، فقد قدمت الدعم الفني والتقني إلى مبادرة مسوح الأسر الثانية المتعددة المؤشرات. والدعم المقدم أوسع وأعمق من الدعم المقدم لمنتصف العقد. وتم إيلاء اهتمام خاص بتعزيز عملية تجهيز البيانات، والتحليلات، وكتابة التقارير، وهي مجالات بدت ضعيفة في تقييم مسوح الأسر المتعددة المؤشرات لمنتصف العقد. ويجري تشجيع جمع البيانات دون الوطنية وتحليلها من أجل تحديد مدى التفاوت، وتركيز الإجراءات في المجالات التي توجد حاجة ماسة إليها.

٧٥ - وحلقات العمل الإقليمية عنصر رئيسي في الدعم التقني المقدم إلى مسوح الأسر الثانية المتعددة المؤشرات. وهناك ثلاث مجموعات من حلقات العمل تركز على

التخطيط لعملية المسح وجمع البيانات؛ وتجهيز البيانات؛ وتحليل البيانات وكتابة التقارير. وقد تم حتى الآن إكمال ست حلقات عمل حول تخطيط عمليات المسح وجمع البيانات. وساهم في كل منها شركاء حكوميون يعملون في مجال نظم البيانات الإحصائية الوطنية وتنفيذ عمليات المسح الثانية المتعددة المؤشرات في البلدان داخل المنطقة. وساهم في حلقات العمل أخصائيون لديهم خبرة مستفيضة في مجال الأنشطة المتعلقة بالدراسات الاستقصائية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٧٦ - وتقدم حلقات العمل الإقليمية لتجهيز البيانات التي بدأت في الآونة الأخيرة خبرة عملية للموظفين الحكوميين في مجال استخدام البرامجيات المتوفرة والمألوفة في تجهيز بيانات عملية المسوح الثانية المتعددة المؤشرات. ويتم تجهيز بيانات عملية المسوح هذه مع البلدان التي نشأت فيها هذه البيانات، مما يساعد على تعزيز بناء القدرات المحلية.

٧٧ - والعمل جار في الوقت الراهن على تنفيذ عملية المسوح الثانية المتعددة المؤشرات على الصعيد القطري في ٦٦ بلدا ينتظر منها أن تجري هذه الدراسات الاستقصائية القائمة بذاتها، وينتظر من أكثر من ٤٠ بلدا آخر أن تدرج نماذج الاستبيانات في مسوح الأسر التي تجريها. ومن المقرر إصدار نتائج عمليات المسح هذه في نهاية عام ٢٠٠٠.

رابعا - التوصيات

٧٨ - توصي المديرة التنفيذية بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي:

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقدم العام المحرز في تنفيذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإسهامه في إعمال حقوق الطفل؛

٢ - **يسلم** بضرورة بذل جهود استثنائية من أجل الإسراع في التقدم نحو بلوغ أهداف نهاية العقد، ويحث الحكومات في هذا السياق على اعتماد تدابير مناسبة، بما في ذلك تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد من أجل العمل لصالح الأطفال، وتعزيز إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛

٣ - **يسلم** بوجود تحديات متزايدة تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي ويقر بأن اليونيسيف ينبغي أن تواصل عملها في مجال الدعوة وفي المجال البرنامجي المباشر لضمان إعمال حقوق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٤ - **يطلب** إلى الحكومات المانحة أن توقف انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تزيدها من أجل دعم الجهود الرامية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي وفتح باب الخدمات الأساسية أمام الجميع، لا سيما في البلدان التي توجد فيها حاجة ماسة إليها؛

٥ - **يطلب** إلى الحكومات إجراء استعراضات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك الدروس المستخلصة، وتحديد استراتيجيات العمل في المستقبل، ويطلب كذلك أن تقدم تقارير عن ذلك إلى الأمين العام؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تأييدها ودعمها للجهود التي تبذلها الحكومات والأطراف الأخرى المختصة في المجتمع المدني لتحقيق أهداف نهاية العقد، في إطار برامج العمل الوطنية ودون الوطنية؛

٧ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز القدرات الوطنية من أجل جمع واستخدام البيانات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف نهاية العقد، ويشجع المديرة

التنفيذية على مواصلة عملها مع الحكومات ومع الشركاء الآخرين نحو تحقيق هذه الغاية؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على الصعيدين الدولي والوطني لتعزيز تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي وللتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١؛

٩ - **يطلب** كذلك إلى المديرة التنفيذية دعم الأمين العام في تحضير تقريره عن استعراض نهاية العقد في عام ٢٠٠١، بما في ذلك التقييم الشامل للتقدم المحرز والدروس المستخلصة خلال العقد، وتحليل العوامل الرئيسية التي تعوق التقدم، واستعراض التحديات والمسائل المتبقية، والتوصيات المحددة من أجل المستقبل؛

١٠ - **يطلب** كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١.